الأمم المتحدة S/PV.7825

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٨٢٥

الاثنين، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الساعة ١٤/٢٥

نيويورك

الرئيس	السيد أويارثون مارتشيسي	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أنغولا	السيد مارتنس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٤/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/1026، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إسبانيا ومصر ونيوزيلندا.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

سأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): التصويت الذي دعوت إلى إجرائه اليوم، سيدي، على مشروع قرار بشأن الوضع الإنساني في سوريا ينتهك النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، لأن مشروع القرار طُرِح بنسخته الزرقاء في الساعة ١١/٢٠ من صباح اليوم فحسب ولا يمكن التصويت عليه قبل صباح الغد، وفقا لقاعدة الأربع والعشرين ساعة. وليس ثمة توافق في الآراء بين أعضاء المجلس بشأن التغاضي عن هذه القاعدة. وهذه قضية ذات أهمية لأن الوقت الإضافي من شأنه أن يسمح لأعضاء المجلس بأخذ بعض الظروف الجديدة في الاعتبار والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع قرار يمكن أن يسهم على المستوى العملي في تحسين الوضع الإنساني في سوريا، وخصوصاً في شرق حلب. وهذه الظروف كالتالي.

في ٢ كانون الأول/ديسمبر، عقد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف ووزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري مفاوضات في روما. وبناء على اقتراح الجانب الأمريكي، كانت نتيجة تلك المحادثات اتفاق على عقد اجتماع للخبراء في جنيف لحل مسألة شرق حلب. وقد أعربنا عن استعدادنا لبدء تلك المناقشات فوراً وعقد اجتماع أولي يوم الأحد ٤ كانون الأول/ديسمبر. ومع ذلك، اقترح شركاؤنا في الولايات المتحدة تأجيل ذلك حتى الأربعاء ٧ كانون الأول/ديسمبر، ووافقنا على ذلك.

والترتيب المقترح يقضي بانسحاب كامل لجميع المقاتلين من الأحياء الشرقية للمدينة، وهو ما يتوافق مع المبادرة المعروفة التي طرحها السيد ستيفان دي ميستورا. ومبدئياً، من المتوقع أن نتفق على خطوط السير والآجال الزمنية لانسحابهم؛ وبمجرد أن يحدث ذلك، يبدأ نفاذ نظام وقف الأعمال القتالية، ويُسمح بإجلاء المقاتلين. وبهذه الطريقة، يمكن حل مشكلة شرق حلب بشكل فعال مع ضمان أمن المدنيين، وإيصال المساعدة الإنسانية دون عوائق وتطبيع الأوضاع في مجملها

مشروع القرار المعروض علينا لا يشير إلى انسحاب المقاتلين من شرق حلب ولكن إلى وقف فوري للأعمال القتالية، في حين سيكون أمام المقاتلين عشرة أيام لبيان ما إذا كانوا سيظلون طرفاً في وقف الأعمال القتالية أم لا. وكما نعلم، فقد استغل المقاتلون تلك الوقفات في كل مرة في التزود بالإمدادات وتدعيم صفوفهم. فهل يستحق تعزيز سيطرتهم على بعض أحياء المدينة معاناة الآلاف من السكان حقاً؟

الاتحاد الروسي لا يمكن أن يؤيد مشروع القرار الذي قدمته الترويكا الإنسانية. سنصوت ضده، كما أبلغنا المجلس بأمانة مقدماً. ربما ينبغي لنا أن نعرب عن تعاطفنا مع الترويكا

الإنسانية، التي نعرف أنها قد تعرضت لضغوط بلا خجل من قبل الأعضاء الدائمين الغربيين الثلاثة في مجلس الأمن مرة أخرى لكي تطرح للتصويت مشروع قرار سيلقى المصير المحتوم. ونرى أن هذه الجهود ما هي إلا استفزازات من شأنها تقويض الجهود التي تبذلها الفريق الدولي لدعم سوريا، خصوصا في حلب وحولها.

وهذه الاستفزازات لا تحدث هنا في قاعة مجلس الأمن في نيويورك فحسب، ولكن أيضاً على أرض الواقع في سوريا. واليوم، قصف مقاتلون وحدة طبية تابعة للمستشفى الميداني الروسي في حلب. وقتلت ممرضة روسية نتيجة إصابة مباشرة وطبيب أطفال روسي يصارع من أجل الحياة. هؤلاء الأشخاص يقدمون مساعدة خالصة للسوريين، في حين يقوم بعض حُماة المبادئ الإنسانية المزيفين بتدمير البلاد طول الوقت برعايتهم السخية للإرهابيين واستمرار انشغالهم بمصير هؤلاء بأي ثمن من أجل تنفيذ مخططاتهم في المنطقة. ونحن نحذر مرة أخرى من أن هذه السياسة محكوم عليها بالفشل.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى ممثل روسيا وهو يتكلم عن محادثات مع الولايات المتحدة. وروسيا تقول إنها كانت على أعتاب التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة يسمح ببعض الحسم للوضع في شرق حلب، وأن مشروع القرار المعروض علينا يقوض المفاوضات. تلك حجة مختلقة.

فالولايات المتحدة، بما في ذلك وزير الخارجية كيري، تواصل المحادثات الثنائية مع روسيا في محاولة لإيجاد سبيل لتخفيف معاناة حول شرق حلب.

إلاّ أننا لم نحقق اختراقا لأن روسيا كانت أكثر تركيزا على المحافظة على مكاسبها العسكرية منها على مساعدة المدنيين في حلب. وقد أبقت روسيا مرات عديدة في السابق احتمالاتها غامضة بشأن صفقة دبلوماسية ما، بغية تأخير العمل في مجلس الأمن. وفي كل مرة كانت روسيا تُتبِع وعودها بجولة أخرى من القصف بدون هوادة، مما يخلّف عواقب إنسانية مروعة.

وما زلنا نعمل مباشرة مع بلدان رئيسية، بما فيها روسيا، لمعالجة الحالة المروعة على أرض الواقع، ولكننا لن ندع روسيا تخدع مجلس الأمن في انتظار حل توفيقي من الروس يبدو أنه لن يتحقق على الاطلاق.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ليست هذه المرة الأولى التي نرى فيها ذلك. وزير الخارجية جون كيري يعمل مع وزير خارجيتنا سيرغي لافروف للتوصل إلى نتيجة ملموسة. ولكن كلما اقتربا من ابرام اتفاق، يقوم أحد ما بتقويضه. في بعض الأحيان، هذا الجهد مصدره واشنطن دي سي، أو وزارة الدفاع، أو وكالة أمريكية أخرى. والآن، للأسف، يُستخدم هذا الأسلوب من جانب وفد الولايات المتحدة في نيويورك. ومن المؤسف للغاية أن يتم التوصل إلى اتفاقات جادة، ليقال لنا بعدها إن شيئا من هذا القبيل لم يحدث. لقد عُقد اجتماع وتم التوصل فيه إلى اتفاق على عناصر جديدة قدّمها جون كيري وليس الجانب الروسي. وبعد ذلك، أُبلغنا بأن الممثلين الأمريكيين بحاجة إلى ثلاثة أيام إضافية لمناقشة المسألة، وقيل لنا بعدها إنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق. وأذكّر بأنه لو تم تنفيذ الاتفاق المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر، لكان أتاح لنا معالجة المشكلة في شرق حلب. ومرة أخرى، نواجَه اليوم بالحالة نفسها التي نشجبها بقوة.

يجب على الولايات المتحدة أن تتحمل مسؤوليتها التي تحاول أن تفرضها على الآخرين، ولا سيما بشأن حل المشكلة في سوريا. وكرئيس مشارك للفريق الدولي لدعم سورية، ينبغي للولايات المتحدة أن تُظهر الاتساق في أعمالها، غير أن

الأمر ليس كذلك. ونحن نشهد العواقب الوخيمة الناجمة عن عدم الاتساق اليوم. وللأسف، فإن وفد الولايات المتحدة، كما يعلم أعضاء مجلس الأمن، يمارس الضغط بلا حياء على المقدمين الثلاثة لمشروع القرار (S/2016/1026) بغية طرحه للتصويت، وهو يعلم أنه لن يتم اعتماده. وهذا الأمر يقوض وحدة المجلس. لم تعد هناك أي وحدة بين الرئيسين المشاركين للفريق الدولي لدعم سوريا. وذلك يشكّل استراتيجية خطيرة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إسبانيا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، فرنسا، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

الاتحاد الروسي، الصين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)

الممتنعون عن التصويت:

أنغولا

الرئيس (تكلم بالإسبانية): هناك ١١ صوتا مؤيدا، و ٣ أصوات معارضة، وعضو واحد ممتنع عن التصويت. لم يُعتمد مشروع القرار نظرا للتصويت السلبي من عضو دائم في المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد أبو العطا (مصر): لقد مثلنا أمام هذا المجلس قبل حوالى شهرين لبحث الأزمة السورية، لا سيما الأوضاع في حلب (انظر S/PV.7785)، وخرجنا منه لا نحمل للشعب السوري سوى رسائل من الفشل المستمر، وإشارات لا تفسر إلاّ بكونها عدم اكتراث بمصلحة الانسان السوري، وتفضيل البعض تغليب المصالح السياسية الضيقة.

وأتذكّر آنذاك عندما أعلنا أمام هذا المجلس أنه رغم حالة الاستقطاب الشديدة التي تبعت تعليق التنسيق بين قطبي الرئاسة المشتركة لمجموعة الدعم الدولية المعنية بسوريا، ورغم اشتداد حدة الصراع السياسي والعسكري بين مختلف الأطراف المؤثرة، فإننا سنستمر في العمل مع أعضاء المجلس على أساس العناصر التي نرى أنها تظهر مبادئ مستقرة لا تراعي سوى مصلحة سوريا.

وبالفعل، فقد قمنا على مدار أكثر من شهر من المفاوضات الشاقة بالعمل على أساس تلك المبادئ مع أعضاء مجلس الأمن، وذلك بالتعاون مع شريكتينا في هذا القرار، إسبانيا ونيوزيلندا، اللتين لا يسعني هنا إلاّ أن أتوجه إليهما وإلى مندوبيهما الدائمين وخبرائهما المعنيين بسوريا، بخالص الشكر والتقدير. فقد أبدى هؤلاء حرصا وأمانة وصدقا في النوايا طوال فترة المفاوضات.

وما زلنا نعتقد أننا تمكّنا من الخروج برؤية متوازنة للغاية تُظهر ما نراه من المبادئ التي يجب ألاّ تتأثر بمواقف سياسية. وجاءت مقاربتنا في هذا الصدد شاملة وتتعرض لجملة من المشكلات الحالية على الأرض.

في مقاربتنا، طالبنا بوضوح جميع أطراف الصراع، وتحديدا بعد ٢٤ ساعة من الآن، بوقف جميع الهجمات في حلب لمدة سبعة أيام متتالية بغية دخول المساعدات الانسانية إلى المدينة وإنقاذ المدنيين، بعد أن توقفت المساعدات منذ شهر تموز/يوليه الماضي. كما طالبنا بالتنفيذ الفوري لبنود وقف الأعمال العدائية في سائر الأراضي السورية وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، التي تشمل أيضا النفاذ الانساني

لكل الشعب السوري، لا سيما المناطق المحاصرة والصعب الوصول إليها.

كذلك، فقد طالبنا بلغة صريحة وقف التعاون من جانب أي طرف من الأطراف مع التنظيمات الارهابية التي تسيطر على جزء كبير من الأراضي السورية، لا سيما داعش وجبهة النصرة التي غيّرت اسمها ليصبح جبهة فتح الشام. فلقد بدأ تعاون بعض الأطراف مع جبهة فتح الشام أو النصرة تحديدا، منذ أكثر من عام ونصف العام، بلا رادع، وانزلقت بعض الجماعات فيه إلى حد غير مسبوق لا يمكن السكوت عليه. ولعله من المناسب أيضا أن أدعو في هذا الشأن لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) المعنية بداعش وتنظيم القاعدة والأفراد والكيانات المرتبطين بهما، باعتبار تلك اللجنة الكيان الوحيد المعني بتصنيف الارهابيين، إلى أن تتابع عن قرب تطورات هذا الأمر، حتى يتسنى لها اتخاذ قراراتها في المستقبل على أساس واضح.

كما أدعو الفريق الدولي لدعم سورية إلى استئناف عمله، الذي بدأه الأردن الشقيق مشكوراً منذ عام مضى، للإسهام في هذا الجهد.

طالبنا كذلك باستئناف العملية السياسية والمفاوضات بشأن المرحلة الانتقالية، وفقاً لاتفاقية جنيف والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) في أسرع وقت ممكن. ودعوني هنا أؤكد أنه قد أصبح من غير المقبول استمرار توقُّف تلك المفاوضات. كما أنه من غير المقبول أن نظل صامتين إزاء من يعرقلها، أياً كان.

لقد عقدنا العزم على التصويت على مشروع القرار اليوم، مع إدراكنا الكامل للتعقيدات التي تكتنف مواقف بعض الدول الأعضاء، من أن يكون هناك تحرُّك أصلاً من قِبَل المجلس. ولم يستند هذا العزم إلى مصلحة سياسية، إنما تنبع قوته من إدراكنا أننا على حق. ومن ثمَّ، ستستمر مصر على نهجها. وستواصل استهلاك رصيدها السياسي لدى جميع الأطراف، بما في ذلك الدول الكبرى أو الصديقة، المتحالفة أو المتنافسة على الساحة السورية، استجابة لاستغاثة الإنسان السوري، بصرف النظر عن انتماءاته أو توجُّهاته، وعن المواءمات السياسية.

إنَّ عدم كوننا جزءاً مباشراً من تلك الأزمة لا يعني عدم الاكتراث. بل نقيض ذلك، إنَّ اهتمامنا يتركَّز على التسوية، لا على شحذ الصراع والاستفادة منه. وأود هنا أن أتوجَّه إلى الأطراف الداخلية والإقليمية والدولية في هذا الصراع، وأن أسأل ضمائر أفرادها، ما الذي تتصارعون عليه في سورية، ليستحق أن ترى أمٌّ طفلها يلفظ أنفاسه بين يديها؟ أو أن تشهد أحضان أبٍ طفلته تتألم قبل أن تلقى حتفها؟ أيُّ نصر أو نفوذٍ تطمحون إليه، يستدعي إرغام ملايين السوريين على اللجوء إلى استجداء الرحمة من الغرباء؟ أيُّ دين أو عقيدة أو طائفة لا تزال قادرة على تبرير هذا الحجم من الدماء والاقتتال؟

أود كذلك أن أتوجَّه إلى الشعب السوري بكل طوائفه وانتماءاته – عرباً، أكراداً، دروزاً، أيزيديين، مسلمين، مسيحيين، سُنَّة، شيعة وعلويين. نعم، قد لا نكون قادرين على فرض تسوية أو تغيير سريع للأوضاع الميدانية، يرفع عنكم تلك المأساة فوراً. إلاَّ أننا نملك من العزم والمثابرة، والأهمُّ، من حُسْن النوايا وصدقها، ما نأمل أن يمكّننا من الوقوف إلى جانبكم، بكل ما نملك من أدوات سياسية، حتى يتمَّ التوصل إلى تسوية نهائية، ويتحقق طموحكم في الحرية والديمقراطية داخل دولة موحَّدة ذات سيادة، آمنة من التطرف والإرهاب. كما نتعهد لكم بأن نستمر في اتباعنا لصراطٍ مستقيم، لا يعبأ إلاَّ بما يُمليه علينا ضميرنا الإنساني تجاه شعب شقيق. ونتعهَّد بمقاومتنا للانحراف أو الانجرار إلى إشعال الصراع من طرف ضد أخر.

السيد فان بوهيمين (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تشعر نيوزيلندا بخيبة أمل مريرة لأنَّ مجلس الأمن لم يستطع

أن يتَّفق اليوم على اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2016/1026.

إنَّ القرار الذي قدَّمته مصر، إسبانيا ونيوزيلندا لم يشكل سوى خطوة صغيرة. ونرى أنه كان الحدَّ الأدنى المطلوب لاستجابة موثوقة من هذا المجلس لمعالجة الحالة في حلب وبقية سورية. لقد كان قراراً إنسانياً يرمي إلى تخفيف القتال وتقديم المعونة للمدنيين الذين هم في أمسِّ الحاجة إليها. وكما هو معلوم جيداً، دأبت نيوزيلندا على العمل نحو نتيجة كهذه طوال أشهر عديدة. وعدم قدرة المجلس على التصرف على الرغم من الإحاطات الإعلامية الشهرية البيانية، والمناشدات المُلِحَّة على نحو متزايد من ستافان دي ميستورا، ستيفن أوبراين وآخرين، مدمِّرة بعمق لسمعة هذا المجلس، وكارثية لشعب سوريا.

وكما قلت في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.7822)، إنَّ أهدافنا في تقديم هذا القرار هي تلك التي وجَّهت مشاركتنا بشأن سورية منذ انضمامنا إلى المجلس، والتي دفعت رئيس وزراء بلدي إلى عقد جلسة رفيعة المستوى في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.7775). وهذه الأهداف كانت ولا تزال لتخفيف العنف، استعادة وقف إطلاق النار، السماح بإيصال المساعدة الإنسانية إلى محتاجيها وإتاحة المجال لاستئناف المحادثات السياسية.

لقد ظلت مصر، إسبانيا ونيوزيلندا تعمل على هذا القرار طوال أكثر من شهر. وتشاورنا باستفاضة، وأخذنا بآراء عديدة من شأنها أن تتيح لنا، أو هكذا فهمنا، تحقيق توافق آراء، بينما كنا نعمل على إحداث تغيير عملي للمدنيين السوريين ميدانياً. وأود أن أذكر أنَّ أكثر وفد عملنا معه بكثافة، وأخذنا منه أكبر عدد من التغييرات هو وفد الاتحاد الروسي. وقد عمَّمنا أخر نصٍّ على جميع أعضاء المجلس، وطلبنا من أمانة السر إعداده في صيغة مشروع قرار عند الساعة الثامنة من مساء الجمعة، ٢ كانون الأول/ديسمبر. وجرى تعميم الطلب على جميع أعضاء المجلس. ومن دواعي خيبة الأمل الشديدة أنه ينبغي تقديم نقطة إجرائية بسيطة كذريعة جدية لتأخير قرار كهذا، على تلك الخلفية العملية.

إنَّ استخدام حق النقض اليوم يوجِّه اتهاماً آخر لروسيا، ولأولئك الذين أيَّدوها ولهذا المجلس. فهو يثبت للعالم أنَّ عبارتنا المشتركة – أنَّه ليس هناك حل عسكري لهذا النزاع – هي بالنسبة لموسكو ودمشق خيال أجوف. فمن الواضح أنَّ النصر العسكري هو بالتحديد ما يريده هذان البلدان ويسعيان إليه بنشاط، ولو كانت تكلفته المذبحة المستمرة التي يتعرض لها الشعب السوري.

وإذا وضعنا جانباً النتيجة المدمِّرة لاستخدام حق النقض اليوم على مصداقية المجلس، يجب ألاَّ نُغفِل حقيقة أنَّ أكبر الخاسرين اليوم هم أولئك الموجودون ميدانياً، والذين سيظلون عرضة للتفجيرات والمتفجرات التي ابتلت بها حياتهم طوال سنوات عديدة جداً، بدل الحصول على فرصة لاستعادة أجزاء صغيرة من تلك الحياة. لكننا لن ندع خيبة الأمل الكبيرة اليوم تردعنا. فنيوزيلندا ستواصل العمل في مجلس الأمن، في الجمعية العامة وأماكن أخرى لمواصلة محاولة حماية المدنيين السوريين.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): من دواعي أسفنا العميق أنه لم يمكن اعتماد مشروع القرار (انظر S/2016/1026) الذي قدمته مصر، إسبانيا ونيوزيلندا. وبالنظر إلى الحالة بالغة الخطورة في سورية، فقد كانت وتبقى مسؤولية أعضاء هذا المجلس تقديم دعم بلا تردد، لكل ما من شأنه تمكيننا من إنقاذ الأرواح.

وهذا ما فعلته فرنسا اليوم، إلى جانب الغالبية العظمى من أعضاء المجلس، مدركة المسؤولية الهائلة التي نضطلع بها لصون السلم والأمن الدوليين.

ولم يكن مشروع النص المقدم إلينا، بحكم تعريفه، مثاليا. إنما كان نتيجة لحلول توفيقية. ومع ذلك، لو اعتُمد، لكان قد مثل بارقة أمل هش، جزئي ومتأخر باعتراف الجميع، لكنه كان سيمكننا من أن نعمل، ونعمل معا من أجل إنقاذ الأرواح ووضع حد لمأساة حلب، ونسعى لتهيئة الظروف من أجل التوصل إلى حل سياسي.

ونحن إذ نطالب بالوقف الكامل للهجمات لمدة سبعة أيام قابلة للتجديد، كي نمكّن الجهات الفاعلة الإنسانية من تلبية الاحتياجات العاجلة في شرق حلب، لم نكن نطالب بتنازلات. لقد كان ذلك هو الحد الأدنى من الاستجابة للمطالب المتكررة من الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية، التي نقلها منذ أشهر أعضاء المجلس بدءا بفرنسا. وهي المهلة الأدنى لإتاحة وصول المساعدات الإنسانية والقيام بعمليات الإجلاء الطبي تحت مسؤولية الأمم المتحدة، وذلك – كما تجدر الإشارة – طبقاً للالتزامات المتعهّد بها بموجب القانون الدولي الإنساني. ونحن كنا نطالب فقط بأن يتوافق النظام والجهات التي تدعمه أخيرا مع الالتزامات المترتبة عليهم بموجب القانون الدولي الإنساني.

إن روسيا، بتأخيرها المفاوضات لأطول وقت ممكن، ثم معارضة مشروع نص معتدل للغاية، قد اختارت أن تستمر في تجاهل نداءات المجتمع الدولي وأن تواصل دعمها، مع الدعم الإيراني، للجهود التي يبذلها النظام السوري سعيا للسيطرة على حلب بغض النظر عن التكلفة البشرية. وهذا هو معنى استخدام حق النقض المتكرر.

ومنذ بداية الأزمة السورية، دافعت فرنسا عن موقف ثابت، وهو إعطاء الأولوية للتوصل إلى حل تفاوضي، نظرا لأن الحل العسكري أمر مستحيل، حيث إن الحل السياسي هو وحده الذي سيتيح لنا تلبية تطلعات الشعب السوري، وضمان السلام الدائم ومكافحة الإرهاب. وفرنسا مقتنعة بأن اندفاع النظام ومؤيديه عسكريا ليس مجرد خطأ أخلاقي، ولكن أيضا خطأ استراتيجي – خطأ استراتيجي يتجاوز سورية ويهدد المجتمع الدولي ككل. وبدون حل سياسي، ستظل سورية عما هي عليه اليوم: بلدا مقسما ومدمرا، وضحية للقتال المتواصل، وفي المقام الأول معقلا للإرهاب الدولي.

ومع ذلك، فإن فرنسا ليست راضية عن حالة الجمود التي نراها هنا مرة أخرى اليوم. وكما قلت، فإن الحل الوحيد للنزاع السوري هو حل سياسي. ولا يمكن لأي شيء أن يجعل فرنسا تحيد عن ذلك الاعتقاد. ولن يجعلنا أي شيء نحيد عن خارطة الطريق التي اتفق عليها المجتمع الدولي – التوصل إلى حل سياسي على أساس بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، مع إنشاء سلطة انتقالية ذات سلطة تنفيذية كاملة. وهذا ليس موقفا إيديولوجياً؛ إنما هو الحل الوحيد الممكن الذي فرضه الواقع في سورية.

وقد لاحظنا أن المناقشات ذات الصيغة المحدودة في لوزان وجنيف لم تتمكن من وقف الهجوم الجاري. ولهذا السبب، تدعو فرنسا إلى الاستئناف الفوري لحوار دولي يتسم بالمصداقية والشمول، ويضم جميع الجهات الفاعلة المشاركة في النزاع السوري لإنقاذ سكان حلب الشهداء من الدمار. وتأمل فرنسا أن يتم تنفيذ المبادرة التي قدمتها كندا إلى الجمعية العامة وتطالب بوقف جميع الهجمات.

وفي هذه الساعات العصيبة في حلب وسورية، التي، إذا لم نكن مخطئين، تتحدى مصداقية المجلس، لا يحق لنا أن نستسلم. فلدينا التزام أخلاقي وسياسي باتخاذ إجراء، وبالتالي، يتمثل الحل الوحيد الممكن للمأساة السورية في العمل معا لوضع حد للمأساة في حلب وإيجاد الظروف للتوصل إلى حل سياسي. وسيكون ذلك جوهر ما يحرك جهود فرنسا.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): قبل خمسة أيام تحديدا، جلست في هذه القاعة (انظر

S/PV.7822) وسألت عما هو المطلوب لوقف الرعب في حلب؟ واليوم أظهرت روسيا وحفنة من أتباعها أنه ليس لديهم أي اهتمام – أيا كان – بالإجابة على هذا السؤال. وبدلا من ذلك، وللمرة السادسة في خمس سنوات، اختاروا عرقلة اتخاذ إجراء مجد وأخذوا مجلس الأمن رهينة. وهم بقيامهم بذلك، وبما هو أكثر مأساوية، فقد أخذوا رهينة أيضا أرواح مئات الآلاف من الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال الذين يعيشون في الوقت الراهن جحيما في حلب.

وسوف يدعون بأننا اضطررناهم لاستخدام حق النقض، وأنه لم يكن هناك وقت كاف للمشاورات المناسبة، وأننا أجبرناهم على التصويت لأسباب سياسية. وتلك ذرائع مبتذلة. فقد جرى تعميم مشروع القرار (S/2016/1026) لأول مرة قبل أكثر من شهر. ومع ذلك فإن روسيا ببساطة رفضت المشاركة لمعظم الوقت، وكانت مقتنعة بدعم هجمة الأسد على حلب أكثر من التفاوض مع الزملاء الأعضاء في مجلس الأمن.

أود أن أشيد بعمل مصر ونيوزيلندا وإسبانيا في السعي إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن هذه المسألة الحساسة. إذ إنهم لم يدخروا وسعا، لا سيما للتواصل مع الوفد الروسي. وصاغوا مسودتهم الأولى بالحبر الأزرق قبل أسبوع. وعدلوها مراعين آراء روسيا، ووضعوا النص النهائي بالحبر الأزرق يوم الجمعة. وهذه هي النسخة بالحبر الأزرق التي أمامنا والمؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر. ولذلك، أحث جميع الوفود على تجنب الاختباء خلف الحجج الإجرائية الزائفة والمتسمة بالنفاق.

إن استخدام الصين لحق النقض أمر مفاجئ للغاية. وعلى الرغم من التصريحات المتكررة ضد التسييس ولصالح الحوار، اختارت الصين الوقوف مع روسيا – الطرف في النزاع. وببساطة، لقد اختارتا استخدام حق النقض ليس بسبب عدم التشاور، وإنما بسبب ثقتهما المغلوطة ولفترة طويلة في الطاغية الذي قتل حوالي نصف مليون من شعبه، والذي أقر قتل المدنيين وهم يفرون من قصف أنقاض حلب – الطاغية الذي يفضل تحويل سورية إلى أنقاض على التفاوض على السلام المُستَحَق.

وبوسعي الاستمرار، ولكني أود أن أطرح على روسيا سؤالا آخر. ما الذي تسعى إلى تحقيقه اليوم؟ على مدى الـ ٧١ عاما الماضية، تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وكل واحد منا في القاعة التزم بالنهوض بتلك المسؤولية. ومع ذلك، من خلال استخدام روسيا لحق النقض اليوم، فقد عطلت مرة أخرى اتخاذ إجراءات مجدية وذات مصداقية – إجراءات كان يمكن أن تجعلنا نفي بمسؤوليتنا الجماعية. كيف يمكن لاستخدام حق النقض أن يخدم السلام والأمن الدوليين؟ وكيف يمكن له أن يتماشى مع المبادئ التي نحن جميعا هنا لندافع عنها؟

وتدعي روسيا أنها تكافح الإرهاب وأن استخدامها لحق النقض اليوم يأتي في إطار السعي إلى تخليص سورية من المتطرفين. وهذا محض خيال. إن الحيلولة دون تحقيق وقف إطلاق النار لسبعة أيام – وقف إطلاق النار الذي كان سيتيح المجال لدخول المعونة، وتغذية الأطفال الجياع، ليست مكافحة للإرهاب. واستمرار القصف العشوائي للمدنيين ومهاجمة المرافق الطبية ليسا مكافحة للإرهاب. ودعم نظام يستخدم الأسلحة الكيميائية ويرتكب جرائم حرب ليس مكافحة للإرهاب. وستزعم روسيا أن نيتها حسنة – بل إنسانية. ولكن ذلك إغفال للقصد. والعديد من أعضاء المجلس تعهدوا بتقديم مبالغ كبيرة – وخصصت المملكة المتحدة مبلغ ٩٠٠ مليون دولار. ولكننا نعلم جميعا أن تلك الأموال لا تعني سوى القليل عندما يستحيل دخول المعونة الإنسانية. ونحن جميعا نعرف من يعرقل الأمم المتحدة وشركاءها الإنسانيين.

ونعلم جميعا مَن يستخدم أساليب التجويع أو الاستسلام، ومَن يقصف المدنيين حتى الاستسلام.

وحتى إذا لم تستخدم روسيا نفوذها لوقف القصف أو السماح بإيصال المعونة الإنسانية، فلم يفت الأوان بعد لروسيا والنظام كي يمنعا أسوأ الفظائع. ولا يزال بوسع روسيا ضمان حماية المدنيين المغادرين شرق حلب.

ولا يزال بوسع روسيا أن تمكن الأمم المتحدة من حماية الفارين والسماح للأمم المتحدة بأن تضطلع بدور في تخطيط عمليات الإجلاء.

ولن ينسى العالم والشعب السوري دور روسيا في ارتكاب تلك الجرائم البشعة في سوريا، ودعم النظام في ارتكاب هذه الجرائم. ولننظر مرة أخرى في وجوه من تركوا جياعا ويترفون الدماء ويموتون في حلب. فهم ليسوا إرهابيين. ولننظر مرة أخرى ونغير المسار. وتتاح لنا فرصة اليوم لمساعدة هؤلاء الناس، ولوقف القصف بالقنابل والسماح بإيصال المعونة. فقد أخفقنا مرة أخرى، ولكن علينا أن نواصل المحاولة حتى ننجح.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): سأتكلم بإيجاز شديد. لقد صوت وفد بلدي مؤيدا لمشروع القرار (S/2016/1026) الذي اعتقدنا إلى حد كبير أنه غير كاف. وتدرك أوروغواي أن حل الأزمة في سوريا يتطلب وقفا فوريا وغير مشروط لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد. وكان مشروع القرار أبعد كثيرا عما كنا نود أن نرى. ومع ذلك، لم نتمكن من التصويت معارضين له لأن بوسعه على الأقل أن يحقق وقفا للمذبحة. أما عن الامتناع عن التصويت، فإنه لا يوجد خيار بين إنقاذ الأرواح واستمرار المجزرة. ولذلك، صوتنا بكل اقتناع مؤيدين لمشروع قرار يجب أن أقول إنه غير كاف.

ولا يساورني أي شك في أن عددا قليلا للغاية من الناس في سوريا يشعورن حاليا بالقلق حيال وقت تقديم نسخة للنص باللون الأزرق، ولذلك، من المؤكد أنهم لن يفهموا كيف يمكننا أن نشعر بالقلق حيال شيئ من هذا القبيل. ولكن على أي حال، ما هو خطير للغاية أن المجلس لا يزال غير قادر على الاضطلاع بدوره. ويمكننا أن نسأل أنفسنا عن فائدة هذه الجلسة. فهي، بشكل ما، قد تذكرنا برواية غابرييل غارسيا ماركيز، وقائع موت معلن، التي يعلم فيها الجميع بأن أشقاء فيكايو سيقتلون في ذلك اليوم سانتياغو نصار ولكن لم يفعل أحد أي شيء لمنع ذلك.

وأعتقد أن الفرق هنا هو أن عديدين ظلوا يعملون بحثا عن توافق في الآراء، بالرغم من أن ذلك لا يزال بعيد المنال. ولكني أعتقد أننا يجب أن نستمر في جهودنا لضمان أن يكون حل الأزمة في سوريا سياسيا وليس عسكريا – حل يشمل السوريين ويكون بقيادتهم. ومن المؤكد أنه يجب أن يكون حلا يستبعد فيه عن المشهد السياسي العديد من الجماعات الإرهابية التي تعرقل باستمرار السعي لإيجاد حل .

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): في الآونة الأخيرة، استمر تصاعد النزاع في سوريا،

مما سبب تدهورا خطيرا في الحالة الإنسانية في بعض المناطق وأغرق الشعب السوري في معاناة عميقة. وتعرب الصين عن قلقها العميق من الحالة في سوريا وتعاطفها مع الشعب السوري في معاناته في النزاع. وفي ظل الظروف الحالية، تزداد ضرورة أن يبقى المجتمع الدولي ملتزما بالتوصل إلى تسوية سياسية لمسألة سوريا. فعليه أن يعمل معا لدفع المسألة السورية إلى العودة إلى مسار البحث عن حل عن طريق المفاوضات السلمية والحوار وإيجاد سبيل أساسي للخروج من النزاع في أقرب وقت ممكن.

وينبغي أن تكون إجراءات مجلس الأمن بشأن مسألة سوريا مفضية إلى العمل على أربعة مسارات، وهي تحديدا، استئناف وقف إطلاق النار، ومحادثات السلام السياسية،

والتعاون على مكافحة الإرهاب، وتقديم الإغاثة الإنسانية. إن الحالة في سوريا معقدة وحساسة وخطيرة. وتبذل الأطراف المعنية، مثل الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، الجهود الدبلوماسية من أجل تخفيف الحالة في سوريا. وينبغي أن تدعم الإجراءات التي يتخذها المجلس تلك المبادرات الدبلوماسية وتتعاون معها.

ويتضمن مشروع القرار (S/2016/1026) الذي صوت عليه مجلس الأمن من فوره تدابير ملموسة من أجل تخفيف الحالة الإنسانية في سوريا. وبذل أعضاء المجلس، بما في ذلك القائمون بالصياغة، جهودا كبيرة سعيا للتوصل إلى توافق في الآراء. وكان بالإمكان استمرار تلك الجهود لكي يتسنى للمجلس أن يتكلم بصوت واحد للعالم الخارجي ولتجنب تسييس المسألة الإنسانية. ولم يكن البت في مشروع القرار في حين ما زالت هناك خلافات جدية مساعدا للجهود الدبلوماسية المبذولة من البلدان المعنية، كما أنه لا يساعد على تحسين الحالة في سوريا. إن الحالة في سوريا ناجمة من عوامل متداخلة متعددة. والسبيل الوحيد هو اتخاذ نهج متكامل للسعي إلى تسوية شاملة وعادلة وملائمة.

ويلزم أن يعمل المجتمع الدولي معا من أجل تخفيف الحالة الإنسانية في سوريا. كما يلزمه بالقدر نفسه أن يولي اهتمامه للحالة الشاملة ويواصل دعم دور الأمم المتحدة بوصفها القناة الرئيسية للوساطة ودفع الأطراف السورية إلى التوصل إلى اتفاق مقبول للجميع من خلال المفاوضات السلمية، في إطار مبدأ الملكية السورية والقيادة السورية. وينبغي لمجلس الأمن أن يحافظ على وحدته إزاء مسألة سوريا وأن يتكلم بصوت واحد. وعليه أن يعمل معا للاضطلاع بدور بناء من أجل التعجيل بالتوصل إلى تسوية سياسية لمسألة سوريا.

وأخيرا، أود أن أسأل ممثل المملكة المتحدة عما يخول له الحق في تشويه موقف البلدان الأخرى. إن مجلس الأمن منتدى رسمي؛ وليس مكانا يمكن فيه إطلاق المهاجمات التي لا أساس لها على المواقف الجدية للبلدان الأخرى. فاتخاذ نهج يتحلى بالمسؤولية والالتزام بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه هما الحد الأدنى من المتطلبات لجميع الدول الأعضاء عند المشاركة في أعمال المجلس. وأود أن أطلب من ممثل المملكة المتحدة وضع حد لتلك الممارسة لتسميم أجواء لمجلس الأمن وإساءة استعمال المحفل الرسمي للمجلس. واليوم ليست المرة الأولى التي يفعل فيها ذلك، وآمل ألا يتكرر ذلك الانتهاك في المستقبل.

السيد راميريز (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تعرب جمهورية فنزويلا البوليفارية مرة أخرى عن قلقها حيال النزاع المسلح البشع الذي تسبب في حمام دم في سوريا، ولا سيما حيال المعاناة فيما بين المدنيين. وندين الهجمات العشوائية، بغض النظر عمن يرتكبها، ضد السكان المدنيين والجهات الإنسانية الفاعلة، مثل قصف المستشفيات والمراكز الصحية بالقنابل والممارسة المتمثلة في محاصرة المدنيين. وفي ذلك الصدد، ندين الهجمات الأخيرة التي ارتكبها الجماعات المسلحة لما يسمى بالمعارضة المعتدلة ضد مستشفى ميداني روسي والعاملين فيه من مقدمي المساعدة الإنسانية، مما أسفر عن مقتل اثنين من الروس المختصين في مجال الصحة.

إن بلدنا صوت معارضا لمشروع القرار بشأن الحالة في شرق حلب، لأننا نعتقد أن النص لا يعكس بالشكل المناسب الحالة على أرض الواقع، ولا سيما التهديد الذي تمثله جبهة النصرة والجماعات المرتبطة بها في الجزء الشرقي من مدينة حلب. ونشعر بالأسف لأنه منذ بداية النزاع المسلح قبل خمس سنوات، لا يزال بعض أعضاء مجلس الأمن، المشاركين مباشرة في الحرب المضنية، يفرضون جدول أعمالهم الجيوسياسي الخاص على حساب الشعب السوري والمعاملة الموضوعية للحالة الإنسانية.

للأسف، تم مجددا تسييس البعد الإنساني، ويجري مرة أخرى إثارة المبررات والعناصر التي تسببت في المأساة وأججتها. وفي سورية، فرضت حرب مروعة، ودعمت بعض البلدان بلا كلل الجماعات الإرهابية، التي تقتل الشعب السوري. بل إن مرتكبي هذه الأفعال المروعة يتكلمون وينتقدون البلدان في مجلس الأمن التي لا تعطي الضوء الأخضر لاستمرار عدوانهم على سورية. ولذلك فإنني أؤيد تماما الآراء التي أعرب عنها الممثل الدائم للصين.

وكما قلنا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.7785) تشكل مكافحة الإرهاب التي تجرى بالاشتراك بين حكومتي سورية والاتحاد الروسي، أكثر السبل فعالية لحماية السكان السوريين من الرعب والموت على يد الإرهابيين في الأقاليم الخاضعة لسيطرتهم في شرق حلب. ويوجد تهديد حقيقي في تلك المنطقة، ناجم عن آلاف المقاتلين التابعين لجبهة النصرة والجماعات الإرهابية الأخرى التي تحتجز آلاف الرهائن من المدنيين الذين يعيشون هناك، وتستخدمهم كدروع بشرية، كل ذلك في انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويمكن رؤية هذا النوع من القتال الذي تمارسه الجماعات الإرهابية على جميع الجبهات في المعركة، بما في ذلك حاليا في الموصل. ولا يمكن استخدام هذا التكتيك الإرهابي لكبح هجوم مباشر على آفة الإرهاب.

والغرض من مشروع قرار اليوم ليس مساعدة شعب حلب الذي يعاني من ويلات الحرب. إنما هو دعاية لمسألة إنسانية، بغية إحباط الاتحاد الروسي في جهوده الرامية إلى مكافحة الإرهاب. واليوم، من خلال التصويت على المشروع، أظهر مجلس الأمن، رغم آراء العديد من أعضائه، افتقاره إلى الوحدة بشأن هذه المسألة، مما يقوض إيجاد حل سياسي للصراع. ولو كان هناك اهتمام حقيقي بالتوصل إلى مشروع قرار توافقي، مثلما حدث في القرار ٢٣١٩ (٢٠١٦) بشأن تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة، لكان مجلس الأمن في وضع يسمح له باعتماد مشروع قرار كان يمكن أن يعالج الحالة المعقدة على أرض الواقع. إن تصويت اليوم أمر مؤسف، خاصة في ظل ما يبذله الرئيسان المشاركان للفريق الدولي لدعم سورية من جهود دبلوماسية في جنيف. إننا نطالب باتباع المسار الدبلوماسي.

ومن الضروري أيضا أن نضع في الاعتبار أن للحكومة السورية كامل الحق في الدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية عندما يهددها إرهاب تنظيم داعش، وجبهة النصرة. وعلاوة على ذلك، ينبغي لنا أيضا أن نضع في اعتبارنا أن العمليات العسكرية الجارية بالتنسيق مع الاتحاد الروسي، ترمي إلى استعادة الأراضي التي تحتلها هذه الجماعات الإرهابية. ولذلك، فإن المسألة تتعلق بالحفاظ على الوحدة الإقليمية للدولة واستقلالها السياسي، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفي إطار التصدي لهذه الجماعات الإرهابية، من الواضح أن الالتزام الكامل للحكومة السورية والجهود التي تبذلها لحماية شعبها من وحشية الإرهابيين، قد عرقلتها قوى خارجية تعهدت بهزيمة السلطات الشرعية للبلد. وبالنسبة لنا، من الجدير بالملاحظة الكيفية التي يفر بها المدنيون في شرق حلب من الإرهابيين الذين يحاولون استخدامهم كدروع بشرية، ويحاولون الوصول إلى الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة حيث يجدون السلامة والمساعدات الإنسانية.

وفي شرق حلب، تستخدم الجماعات الإرهابية هؤلاء الأشخاص كدروع بشرية، كما فعل تنظيم داعش في المناطق التي يسيطر عليها. إنه يستخدم المعونة الإنسانية لأغراض خاصة به بدلا من استخدامها للتخفيف من المأساة التي يتسبب فيها للشعب السوري. ولقد أصررنا على ضرورة فك ما يسمى المعارضة المعتدلة لارتباطها بتنظيم القاعدة وجبهة النصرة من

أجل إظهار نواياها الحقيقية فيما يتعلق بتحقيق السلام عن طريق المفاوضات السياسية. إن المعارضة بحاجة إلى الانضمام إلى الكفاح ضد الإرهاب والتوقف عن أن تكون جزءا من هذه الآفة لأنها كانت للأسف جزءا منها حتى الآن.

وبطبيعة الحال، فإن حل الصراع ليس عسكريا بل سياسيا. وهذا لا يعني، مع ذلك، تخلي الحكومة السورية عن مسؤوليتها عن حماية الشعب من الإرهاب والدفاع عن أراضيها. إننا ندعم مرة أخرى المبعوث الخاص إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، من أجل التوصل إلى حل سلمي وسياسي للنزاع. وندعو الأطراف إلى الالتزام بشكل حاسم بالنهوض بالهدف المشترك المتمثل في إحلال السلام والاستقرار في هذا البلد، بدءا بالسحب الفعلي لجميع المقاتلين في شرق حلب.

وأخيرا، نؤيد التفاوض والتسوية السياسية لهذه الأزمة الرهيبة. ويجب أن يتوقف التدخل الأجنبي في سورية. إن الشعب السوري يدفع ثمنا باهظا من أجل الدفاع عن سلامته وسيادته ودحر الإرهاب. ويتعين على المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، التوصل إلى توافق في الآراء، واتخاذ خطوات بناءة من أجل وقف العنف واستعادة السلام.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): دعت ماليزيا مرارا وتكرارا مجلس الأمن إلى التحرك بشكل أكثر حسما فيما يخص سورية. ونعتبر هذا الجهد الأخير من جانب مصر ونيوزيلندا وإسبانيا، محاولة لتأكيد سلطة المجلس واضطلاعه بمسؤوليته لمعالجة الحالة المتدهورة في سورية بفعالية، خاصة في حلب.

إن تحقيق الهدف الرئيسي لمشروع القرار (S/2016/1026)، المتمثل في التوصل إلى وقف لإطلاق النار في حلب لإتاحة إيصال المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها، أمر حاسم بصورة مطلقة للحد من الموت والدمار وإنقاذ آلاف الأرواح في المدينة المحاصرة، ولا سيما النساء والأطفال. ويكتسي أيضا أهمية قصوى بالنسبة لوفد بلدي، مصير الآلاف الذين يواجهون خطر المجاعة الشاملة. إن الحاجة الملحة إلى تفعيل خطة الأمم المتحدة المكونة من أربع نقاط لإعادة التموين بالمساعدات الغذائية والطبية لا تحتاج إلى المزيد من التوضيح، وثمة حاجة ملحة لوجود العاملين في المجال الطبي، لعلاج الأعداد الكبيرة من المرضى والمصابين.

وبالنظر إلى الأسباب الإنسانية المقنعة الكامنة وراء مشروع القرار، صوت وفد بلدي مؤيدا له. لقد دأبنا على الضغط باستمرار للتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية المروعة التي يواجهها المدنيون الأبرياء في سورية. لذلك نشعر بخيبة أمل كبيرة لعدم اعتماد مشروع القرار الإنساني هذا. إنه غدر بكل الآمال التي كانت معلقة على المجلس للتخفيف من حدة المعاناة المروعة جراء صراع وحشي.

لقد أمضينا ساعات طوال نستمع لحكايات يدمى لها القلب فيما يخص هذه الكارثة الإنسانية، ومع عدم تمكن المجلس من اتخاذ إجراءات، هل نستطيع أن نستمع إلى مزيد من الإحاطات الإعلامية التي تصف هذه المعاناة؟ المطلوب هو اتخاذ إجراءات لوقف القتال من أجل تمهيد الطريق أمام إيصال المساعدات الإنسانية التي يحتاجها الشعب السوري كثيرا.

ومن أجل تلك الأرواح البريئة، لن نتخلى عن الأمل. ويجب ألا نيأس. وسنواصل دعم أي مبادرة، سواء في مجلس الأمن أو خارج المجلس، لرؤية نهاية لهذا الصراع الوحشي والدمار الحاصل في شرق حلب.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): تشيد أوكرانيا بالجهود المتفانية التي تبذلها وفود إسبانيا ونيوزيلندا ومصر. لقد صوتت أوكرانيا مؤيدة مشروع القرار (S/2016/1026)، لأننا أملنا بإخلاص في أنه سيخدم غرض كسر نمط التصعيد الخطير في سورية، ويسهم في تخفيف

حدة المعاناة المستمرة للشعب السوري. وقدم مشروع القرار بصيصا من الأمل المحدود والنادر، لتغيير المشهد القاتم للمسألة السورية في مجلس الأمن.

ولهذا السبب تحديدا، نشعر ببالغ الأسف، لكننا لم نفاجأ، بإفشال الاتحاد الروسي مرة أخرى، لجميع هذه الجهود، في نهاية المطاف. من العار أن نتحدث عن الإجراءات، كما لو أنها أكثر أهمية من مبادئ المنظمة ومجلس الأمن، ناهيك عن إهدار حياة أعداد متزايدة من الأشخاص الأبرياء في حلب.

ولو كان مشروع القرار قد شهد النور واعتمد، لشكل خطوة مفيدة في اتجاه ممارسة المسؤولية الجماعية للمجلس. ولكان قد ساعد في منع ما توشك أن تصبح إحدى أخطر المآسي الإنسانية في العصر الحديث.

إنه لأمر محبط تماما أن تظل روسيا تستخدم رواية مكافحة الإرهاب ذريعة لعمليات قصف قوات المعارضة والمدنيين بالقنابل في حلب وفي أماكن أخرى. إن التاريخ سيحاسب من لم يسمحوا للمجلس بالاضطلاع بمهامه.

وإننا نؤكد مرة أخرى أن هناك حاجة ملحة إلى أن تنظر الأمم المتحدة في التقارير المقلقة عن توسع روسيا في استخدام الأسلحة المحرقة وغيرها من الأسلحة العشوائية، بما في ذلك القنابل الخارقة للتحصينات. ونصر بحزم على أنه يجب أن يخضع للمساءلة المسؤولون عن ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي. إنني لعلى يقين بأنهم سيخضعون للمساءلة.

ولنوجه مرة أخرى أيضا رسالة واضحة إلى من يخططون لاستعادة السيطرة على شرقي حلب. إن فكرة أن انتصار النظام من شأنه أن يؤدي إلى إنفاذ الاستقرار في سورية وهم خطير. فما نشهده هو تحويل حلب إلى غروزني أخرى، وسيناريو غروزني آخر في سوريا ممكن ولكنه لن يكون مستداما؛ فلا يوجد حل عسكري لهذا النزاع.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): قال أبو جعفر، وهو طبيب شرعي في شرق حلب، مؤخرا لمندوب صحفي: ”تعلمون، أنه ليس من مهامنا دفن الموتى، ولكن إذا لم نقم بذلك، فلن يفعله غيرنا. وحيث كنا ندفن رجلا واحدا، صرنا الآن ندفن أسر بأكملها. إننا نحفر ونحفر؛ إنه عمل لا ينتهي أبدا“.

إننا نحفر ونحفر؛ إنه عمل لا ينتهي إطلاقا. واليوم كانت أمامنا فرصة ليس لإنهاء المجزرة الجارية في شرق حلب، بل لوقفها لفترة وجيزة. وقد فشلنا بسبب عمل خبيث. فقد أظهرت روسيا والصين وفترويلا بإشارات من أيديها أنها، لا تريد إنهاء معاناة شرق حلب. لقد سمعوا صرخات أناس يتوسلون من أجل إنقاذ حياتهم، أناس يرتعدون خوفا في أقبية منازلهم المهدمة، أناس يبحثون في القمامة عن لقمة طعام، وقالوا: ”لا، مجلس الأمن لا يمكن أن يساعدكم“. وبدلا من ذلك ستواصل روسيا، إلى جانب حليفها بشار الأسد، قصف هؤلاء الناس بالقنابل.

سنسمع اليوم الكثير من الكلمات من روسيا؛ وقد سمعنا بالفعل الكثير منها. إن الإجراء الذي اتخذته روسيا باستخدام حق النقض لعرقلة هدنة إنسانية قصيرة ينبئ بالكثير اليوم. وتبين لنا الأيدي المرفوعة اليوم التي عطلت مشروع قرار لمساعدة مدنيين يعانون، كل ما نريد معرفته عن نوايا روسيا في سوريا ولا يمكن لروسيا أن تلوم أحدا سوى نفسها على استخدامها حق النقض اليوم.

فلو اعتمد مشروع القرار الذي استخدمت ضده روسيا والصين حق النقض اليوم ونُفذ، لكان قد أنشأ وقفا للقتال لسبعة أيام في شرق حلب. وكان يمكن لتلك الهدنة أن تتيح إيصال المعونة الإنسانية المنقذة للحياة إلى شرق حلب وأن

تسمح للمدنيين الذين يرغبون في الهروب بالمغادرة. ولم يكن مشروع القرار هذا سياسيا. لقد كان الغرض منه، في الواقع، بسيطا للغاية: وقف تفجير القنابل ووقف القصف وإيصال المساعدة إلى الناس.

بل ربما ما كان ينبغي أن يصبح ضروريا اقتراح مشروع القرار هذا. ففي نهاية المطاف، طالب المجلس منذ فترة طويلة هذا النظام بأن يمكن من إيصال المساعدة الإنسانية فورا وبدون عائق، وبطبيعة الحال، يشترط القانون الإنساني الدولي ألا يُستهدف المدنيون. إن الحالة في شرق حلب متردية للغاية إلى حد أنه تعين على المجلس أن يطالب الأطراف باحترام القواعد التي نعرف جميعا أنها يجب أن تطبق. وأود أن أُبلغ المجلس بما صوتت عليه روسيا والصين اليوم لتطيل مشروع القرار هذا والسماح بمواصلة قصف شرق حلب بالقنابل. فقد استخدمتا حق النقض ضد إيصال أدوية أساسية إلى أشخاص سيموتون بدونها. وقد استخدمتا حق النقض ضد إجلاء المرضى والمحتضرين الذين ليست أمامهم فرصة للبقاء على قيد الحياة في المستشفيات والعيادات التي دكها القصف بالقنابل في شرق حلب. واستخدمتا حق النقض ضد إيصال الغذاء إلى مدنيين يمكن أن يموتوا جوعا، وفي حالة الأطفال الضعفاء، يمكن أن يعانوا من آثار سوء التغذية الحاد مدى الحياة. واستخدمتا حق النقض ضد حياة السوريين الأبرياء. إن هذا العمل حكم بالإعدام على رجال ونساء وأطفال أبرياء.

لم نكن نتوهم أن يوفر مشروع قرار اليوم حلا دائما للقتال في حلب، ناهيك عن سوريا بأكملها. ولكنه لو نفذ، فإنه بلا شك كان يمكن أن ينقذ أرواح المدنيين السوريين. وكان يمكن أن يخفف معاناتهم، ولو لأسبوع، وكان يمكن له فقط أن يهيئ حيزا لبروز حلول أخرى أكثر ديمومة بعد التوقف لفترة قصيرة عن أعمال القتل. وبسبب استخدام حق النقض اليوم، لم نحقق أي شيء من ذلك.

ولذلك سيواصل السوريون المحاصرون في حلب الشرقية الاختيار بين جحيمين: إما البقاء والتعرض للقصف بالبراميل المتفجرة والتعرض للتجويع والقصف بقنابل الهاون حتى الموت، أو محاولة الفرار والتعرض لخطر القصف بالقنابل أو الاستهداف برصاص القناصة أثناء رحلتهم أو التعرض للتعذيب أو الإختفاء على يد قوات النظام.

وأود أن أشاطركم ما واجهه أحد المقيمين في شرق حلب الأسبوع الماضي. يعمل مضر شيخو ممرضا في حالات الطوارئ. قُتل أخاه يوم الأحد الماضي نتيجة قصف مدفعي، حسب التقارير. ثم خرج والد مضر للبحث عن مكان يدفن فيه ابنه. وفيما كان الأب يبحث، قتل هو أيضا بعد أن أصابته غارة جوية. وفقد مضر شقيقه ووالده. فكروا في ذلك: يُقتل الآباء وهم يبحثون عن أماكن لدفن أبنائهم. وإيجاد أماكن لدفن الموتى في شرق حلب يزداد صعوبة أكثر فأكثر. فقد امتلأت المقابر؛ امتلأت منذ وقت طويل. وبدأ الناس يحفرون قبور ضحلة في المتنزهات العامة وهم يسرعون في الحفر لتجنب مصير والد مضر. وتوقفوا حتى عن دفن ذويهم نهارا؛ فقد صار الأمر ببساطة، شديد الخطورة.

وقد عنى استخدام روسيا والصين حق النقض أننا في المجلس أخفقنا في وقف هذا التدمير. وسيذكر التاريخ أن روسيا أحبطت مرة أخرى، بالاشتراك مع الصين وفنزويلا، جهود المجلس للعمل على مساعدة الشعب السوري للمرة الثانية في شهرين.

وتشيد الولايات المتحدة بنيوزيلندا وإسبانيا على جهودهما الدؤوبة من أجل إيجاد سبيل هنا في مجلس الأمن لوقف القتال في شرق حلب. كما نقدر كثيرا قيادة مصر في إعداد مشروع القرار هذا والدعوة إليه لأسابيع وفي التكلم باسم بلدان المنطقة المتأثرة مباشرة على نحو أكبر بالتزاع للمطالبة بوقف حملة روسيا ونظام الأسد الوحشية، وهي دعوات تحدتها روسيا

بشكل صارخ باستخدامها حق النقض ضد مشروع القرار هذا.

ولكننا يجب ألا نستسلم في مواجهة هذا العمل الفج. فلا يمكن للمدنيين في شرق حلب وقف القنابل من السقوط عليهم أو الحصول على الأغذية والأدوية التي يحتاجون إليها للبقاء على قيد الحياة؛ ولكننا نحن غير المحاصرين هناك في أيدينا تلك القدرة. ولذلك، في حين استغلت روسيا مقعدها الدائم في المجلس لعرقلة مشروع قرار اليوم، فإن على البقية منا التزاما بمواصلة البحث عن سبل أخرى للضغط على روسيا ونظام الأسد لوقف هذا الاعتداء المدمر. يجب أن نكون على استعداد لنحاول استراتيجية أخرى لإنهاء المذابح، في كل مرة يقصر فيها أي نهج عن بلوغ المرام. ويمكننا جميعا الكفاح بصورة أكبر وبذل المزيد من الجهود للتأكد من عدم إفلات أعمال روسيا في سوريا إطلاقا من الفحص والتدقيق، وللتأكد من أننا لن نصمت أبدا في مواجهة هذه الفظائع وللتأكد من أننا نمارس أقصى درجات الضغط لوقف هذه الحملة العسكرية الوحشية.

السيد أوكامورا (اليابان): أيدت اليابان مشروع القرار الذي اقترحه المشاركون الثلاثة القائمون بالصياغة، مصر ونيوزيلندا وإسبانيا، لأننا نعتقد أنه كان يمكن أن يكون بمثابة أداة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة في حلب وفي أماكن أخرى في سورية. وكما ظلت اليابان تؤكد مرارا، فإن أهم أولوياتنا اتخاذ إجراءات من شأنها أن تحسن الحالة على الأرض، بغض النظر عن المأزق السياسي المستمر.

ومما يدعو إلى الأسف الشديد أن يخفق مجلس الأمن مرة أخرى في التغلب على خلافاته. فالمجلس مسؤول في نهاية المطاف عن معالجة الحالة الإنسانية المدمرة في سورية.

وعملنا جاهدين وأصبحنا على وشك التوصل إلى اتفاق على كيفية التخفيف من معاناة الشعب السوري التي طال أمدها. وأحث بصدق جميع أعضاء المجلس على عدم التخلي عن جهودنا الجماعية والفردية، وأن يسعوا لاستئناف مناقشاتنا فورا بعد جلسة اليوم.

السيد غاسبار مارتنز (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): لقد اضطررنا للأسف إلى الامتناع عن التصويت على مشروع قرار اليوم (S/2016/1026) الذي كان ممكنا اعتماده بتوافق الآراء إذا تم التفاوض عليه على أساس الأخذ في الاعتبار بأن يتمثل هدفه الوحيد في إنقاذ أرواح السوريين. وليس مطلوبا من المجلس في الوقت الحالي اتخاذ قرار لوقف القصف لمدة ٢٤ أو ٤٨ ساعة أو حتى لسبعة أيام لكي يُستأنف بعد ذلك فورا. وتشير مشاوراتنا بوضوح إلى النتائج التي توصلنا إليها للتو – وهي مشروع قرار لا يمكن اعتماده ما دمنا لم نتوصل إلى توافق في الآراء بشأنه. وقد عملت أنغولا بدأب سعيا منها لتمكين المجلس من التوصل إلى توافق في الآراء، وستواصل القيام بذلك. وينبغي أن نوحد صفوفنا في مواجهة حالة كهذه في سوريا. وأود أن أوضح أن أنغولا ستواصل المشاركة في البحث عن حل من شأنه إنقاذ الأرواح في سوريا عن طريق وقف القصف وإنهاء الحرب التي لا تزال تتسبب بوقوع كثير من الضحايا.

ويتعين علينا تحقيق السلام الدائم في سوريا بأسرها وليس في حلب وحدها، وإنني واثق من تمكُّننا من بلوغ ذلك الهدف إذا عمل المجلس كما ينبغي وعلى أساس من وحدة الصف ووضوح الهدف، مثلما فعلنا باتخاذ قرارات سابقة بشأن سوريا.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): حين قرر وفد السنغال التصويت مؤيدا لمشروع القرار (S/2016/1026) بشأن الحالة الإنسانية في سوريا، والذي قدمته البلدان الثلاثة:إسبانيا ومصر ونيوزيلندا، فقد أراد تكرار النداءات والإنذارات العديدة المقدمة إلى المجلس، بما في ذلك في هذه

القاعة ذاتها، التي تحثه على العمل دون تأخير للحيلولة دون تحوُّل مدينة حلب، وخصوصا الأحياء الشرقية منها إلى مأساة رهيبة لم يسبق لها مثال أمام أنظار المجتمع الدولي وعجزه.

وفيما يتجاوز مسألة حلب، كنا نتكلم عن إحياء عملية وقف إطلاق النار في جميع أنحاء سوريا بواسطة تنفيذ القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦) بطريقة فعالة لكي نكفل وصول المساعدات الإنسانية وإجلاء المصابين أو من هم عرضة للخطر. وكنا نتكلم أيضا عن إيجاد الوسائل اللازمة لمكافحة الإرهاب بمزيد من الفعالية في إطار استراتيجية شاملة تحترم القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولكل تلك الأسباب، يكرر وفد بلدي دعوته الفريق الدولي لدعم سورية، ولا سيما رئيسيه لبذل كل جهد ممكن للتوصل إلى هدنة دائمة فعالة ومن شأنها إتاحة كل الفرص الممكنة لعملية سياسية موثوقة تحت رعاية الأمم المتحدة وعلى أساس بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ويمكننا – عبر توحيد الجهود الرامية إلى تحقيق هدف السلام والاستقرار في سوريا – أن ننجح في مكافحة التنظيمات الإرهابية مثل الدولة الإسلامية وجبهة فتح الشام، المعروفة سابقا باسم جبهة النصرة، بوصفهما عدوين مشتركين بالنسبة لنا دون شك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

ونعرب عن أسفنا الشديد على نقض مشروع قرار اليوم (S/2016/1026)، الذي قدمته إسبانيا ومصر ونيوزيلندا. وترى إسبانيا أنه كان بوسع نص مشروع القرار – الذي لم يكن مثاليا وأنه جاء متأخرى جدا بالنظر إلى آلاف الأرواح التي فقدت بالفعل – أن يجعل ممكنا حماية السكان المدنيين في حلب من معاناة أسوأ العواقب المترتبة عن الحرب في سوريا واستعادة وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء البلد.

وعلى الرغم من الانقسام الواضح في إطار المجلس فيما يتعلق بكيفية الاستجابة للنزاع، إلا أنه واصل تحمّل المسؤولية المسندة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وإن لم يسعنا صون السلام، فإنه يتعين علينا على الأقل أن نكون قادرين على الحفاظ على احترام القانون الدولي الإنساني الذي يحظر شن الهجمات على المدنيين ويقتضي توفير المعونة الإنسانية بصورة منتظمة. وهناك مسؤولية مشتركة تقع على عاتق إسبانيا ومصر ونيوزيلندا بصفتها من المقررين بشأن الحالة الإنسانية في سوريا. وما فتئنا خلال العامين الماضيين نحث على الاستجابة للمشاكل في سوريا في إطار مجلس الأمن، غير أننا امتنعنا عن ذلك تجنبا للانقسام والتدخل في المفاوضات التي تجري في محافل أخرى. وأعددنا أكثر من مشروع قرار لم ير أي منها النور إلى اليوم، فضلا عن المشاركة في المبادرات التي انطوت على مخاطر إثارة المنازعات داخل مجلس الأمن نفسه. غير أنه لم يعد في إمكاننا أن نلتزم الصمت هذه المرة، بالنظر إلى أن الجمعية العامة تعتزم عقد جلسة خلال ثلاثة أيام بهدف مناقشة مشروع قرار يطالب المجلس باتخاذ إجراءات بشأن الحالة الخطيرة في سوريا.

ومثلما أشار زميلاي من مصر ونيوزيلندا، فقد عقدنا جولة أولية من المفاوضات بشأن مشروع قرار اليوم في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وعلى الرغم من الحالة المريعة التي يعيشها السكان المدنيون في سوريا، إلا أننا وفرنا وقتا كافيا مكننا من العمل على التوصل إلى توافق في الآراء. وسعينا جاهدين لإيجاد صيغة يمكنها التوحيد بين المواقف المتباينة للغاية، بما في ذلك المتعارضة فيما بينها تماما. وأدمجنا اقتراحات مقدمة من جميع الوفود الراغبة في الإسهام في صياغة النص، بل فعلنا كل ما هو ممكن، بما في ذلك المستحيل أحيانا لأجل

التوصل إلى اتفاق. ولكن للأسف لم تسفر جهودنا تلك عن أية نتائج، ومع ذلك نرى أن من واجبنا أن نحاول على الأقل.

ويصادف عام ٢٠١٦ حلول الذكرى السنوية الأربعمائة على وفاة الكاتب سيرفانتس، مؤلف رواية دون كيخوته الذي سنذكره دائما بحلمه المستحيل بأن يصبح فارسا باحثا عن المغامرات الفروسية. وبفعل النقض الذي مورس اليوم ضد مشروع قرارنا، فقد استيقظ الوفد الإسباني من حلمه، غير أننا لن نتخلى عنه. وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن امتناننا لوفدي مصر ونيوزيلندا اللذين تشاطرا معنا هذه المحاولة المحبطة للتصدي للنزاع في سوريا. وقد كان من دواعي الشرف بالنسبة لنا أن نعمل مع كليهما.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): أفهم أن لمجلس الأمن عملا هاما للغاية يتعين عليه القيام به، ولذلك لا أود أن آخذ مزيدا من وقت الأعضاء. ومع ذلك، أود أن أشدد على نقطة واحدة فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة.

كيف وصلت الحالة في سوريا إلى ما هي عليه، وكيف وصلت المشاكل التي تتصدى لها البلدان الأخرى في الشرق الأوسط إلى هذا الحد اليوم؟ ومن أين بدأت تلك المشاكل ولماذا بدأت؟ وما هو الدور الذي قامت به مختلف البلدان المعنية؟

إن السجل التاريخي واضح جداً. وكل عضو في المجلس يدرك ذلك جيداً. ولا يمكن تغييره بتشويه مواقف بعض البلدان في المجلس. وقد سبق أن أوضحت موقف الصين، ولا أريد أن أكرر ما قلته.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بالنسبة لي، انتهت المناقشة على غير ما كان يتوقع عندما أخذتم الكلمة بصفتكم الوطنية، سيدي الرئيس. وأردت أن أقول بضع كلمات بعد التصويت أيضاً. وسأوجز بما أننا ناقشنا الحالة في سورية مرات عديدة، بما في ذلك قبيل هنيهة. لقد أرعبنا عن موقفنا فعلا. وطُرحت بعض الأسئلة البلاغية، بل وربما الجدلية، فيما يتعلق بما تحاول روسيا تحقيقه. وأود أن أخبر المجلس بما تحاول روسيا تحقيقه.

تحاول روسيا إيجاد حل – بما في ذلك من خلال مجلس الأمن – يمكن أن يُكتب له النجاح. وكان للمبادرة التي ناقشها السيد سيرغي لافروف ووزير الخارجية جون كيري قبل يومين فرصة للنجاح لأنه كان من شأنها أن تؤدي إلى إنهاء فعلي للمأساة في حلب، المستمرة منذ سنوات عديدة – سواء في الجزء الشرقي أو الغربي منها – وهي في الواقع منطقة واحدة شاسعة تجري فيها الأنشطة العسكرية. ويؤسفني أن ممثلة الولايات المتحدة كانت عدوانية جداً في بيانها. ومرة أخرى، كان من الواضح من بيانها أن وفد الولايات المتحدة يحاول بطريقة ما أن يتنصل من مبادرة وزير الخارجية كيري. ويحدوني الأمل في أن يجد وزير الخارجية العزم لمتابعة هذه المبادرة لأنها يمكن أن تفضي إلى حل فعال ودائم.

وأود أن أقول بضع كلمات عن البيان الذي أدلى به ممثل أوكرانيا. ورأيت أن مما يثير التساؤل تماماً أن الانتقادات التي حاول ممثل أوكرانيا توجيهها إلى دمشق يمكن أيضاً توجيهها إلى كييف، حرفيا، مع عمليتها لمكافحة الإرهاب في منطقة دونباس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى ولكن لا بد لي من أن أدلي ببعض التعليقات بشأن الأوهام التي يعمل بموجبها وفد الولايات المتحدة فيما يتعلق بتصويت بلدي.

أولاً، وكما ذكر سفير الصين ببلاغة، أود أن أشير إلى عِظَم المسؤولية التي تضطلع بها الولايات المتحدة في التطورات الأصَلية واللاحقة لنزاع نشهد عواقبه في سورية. إن سياسات التدخل في الشرق الأوسط – في العراق وليبيا وسورية – من بين الأسباب الرئيسية لظهور الإرهاب وزعزعة استقرار المؤسسات والدول في شمال أفريقيا.

ولم تستطع أي مؤسسة مواجهة الإرهاب لأن الجيوش ومؤسسات الدولة الأخرى قد تم تدميرها. وفي هذا الصدد، فمن الاستخفاف السياسي أن تحتج دولة ما بالحالة الإنسانية التي تسببت بها هي بالذات. وإن فنزويلا، بوصفها بلداً انتخبته الجمعية العامة ليكون عضواً غير دائم في مجلس الأمن، مسؤولة عن إعلاء عناصر مبادئ ميثاق الأمم المتحدة فوق أي مصلحة وطنية أو جيوسياسية. ولهذا السبب فقد أيدنا بقوة، في جميع قراراتنا وإجراءاتنا، مبادئ الأمم المتحدة لمواجهة التدخل الأجنبي والدفاع عن السيادة ودعم السلام. ونحن نفعل ذلك دون استخدام المعايير المزدوجة أو الشروط المسبقة ونحن نفعل ذلك في جميع الظروف.

وقد اعترف الرئيس أوباما بأخطائه. وقد أعلن عنها علناً عند الإشارة إلى التدخل في ليبيا. وتشير المناقشة السياسية المحلية الأمريكية الشمالية مرات عدة إلى الأخطاء التي ارتكبت في العراق وسورية. والأمر المؤسف إزاء الحالة برمتها هو أنه على الرغم من هذا النقاش الجاري بشأن سورية هنا في مجلس الأمن، فإن الشعب السوري هو الذي يموت ويقع ضحية نزاع وحشي فُرض عليه، دمرت فيه الجماعات الإرهابية البلد بأكمله. وهذا يعني أن لدينا مسؤوليات مشتركة ولكنها متباينة داخل مجلس الأمن. وقد شاركت بعض البلدان مباشرة في هذا النزاع ويمكن أن تفعل الكثير للتوصل إلى حل سياسي. وهذا هو السبب في أننا نؤمن بالجهود التي يبذلها الفريق الدولي لدعم سورية وندعمها، ورئيساه المشاركان عضوان بمجلس الأمن.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكننا أن نسمح للنقاش والانقسام السياسي في المجلس بشأن هذا النوع من التصويت أن يصرف أنظارنا عن الهدف الرئيسي من مجلس الأمن، وهو دحر الإرهاب. إن مسؤوليتنا، بوصفنا هيئة، ينبغي أن تكون دعم حل سياسي. وكما ذُكر صراحة، فلا توجد حلول عسكرية. وبطبيعة الحال، فنحن كبشر نود أن نرى تغييراً جذرياً في الحالة الإنسانية لشعوب سورية والعراق واليمن وليبيا، الذين نزلت بهم معاناة كبيرة نتيجة للحرب. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال اتفاق سياسي ووقف للأعمال العدائية والتوصل إلى اتفاق من جانب جميع الأطراف المعنية لضمان أن يقرر السوريون مستقبلهم دون تشويش أو تدخّل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلبت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): نظراً لأن آخرين أثاروا أصل الأزمة السورية من الذين أخذوا الكلمة للتو، فقد بدأت المظاهرات في آذار/مارس ٢٠١١ ضد بشار الأسد في سورية. وردّ عليها بعنف وحشي، الأمر الذي صعّد الحالة بشكل كبير، ثم اعتمد على دعم الآخرين له. واستجابت الأمم المتحدة بالعديد من القرارات والبيانات، وكلها يبدأ بوقف إطلاق النار، وهذا ما حاولنا أن نفعله اليوم. وأي مزاعم تشير إلى عكس ذلك عن الولايات المتحدة بشأن هذه المسألة ستكون عبثية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لقد طلب ممثل أوكرانيا أخذ الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): للمرة الأولى في مجلس الأمن، سررت كثيراً بالاستماع إلى الاتحاد الروسي يُجري مقارنة بين سورية وأوكرانيا لأن تلك هي المسألة التي حاولنا إثارتها هنا في المجلس منذ انضمامنا إليه. إن الأساليب التي يستخدمها الاتحاد الروسي ووكلاؤه في دونباس هي بالضبط نفس تلك المستخدمة في سورية. يتدخلون أولاً ثم يقومون بدور الوسيط.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): إن رعاة الإرهاب هم الذين تراودهم أحلام اليقظة بدفن سورية، تماماً كما كانوا قد حلموا بدفن العراق وليبيا واليمن. ولكنهم عندما يهجعون للنوم، فأنا متأكد من أنه ستلاحقهم الكوابيس واللعنات السورية والعراقية والليبية واليمنية والفلسطينية.

منذ الأيام الأولى للحرب الإرهابية المفروضة على بلدي سورية، تتداعى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، والتي باتت تستحق بجدارة لقب الفرسان الثلاثة المدافعين عن الإرهاب – ويا ليتهم يقتدون بشخصية دون كيشوت التي تحدثت عنها سيدي الرئيس لأنها شخصية نبيلة كانت تدافع عن العدالة الإنسانية – تتداعى إذا هذه الدول إلى جانب دول أخرى من خارج هذا المجلس مثل تركيا وقطر والسعودية، إلى عقد الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية، والمشاورات الجانبية بصيغها المختلفة وطرح مشاريع قرارات الواحد تلو الآخر، بطريقة أدت إلى خروج الأمم المتحدة عن أهم مبادئها ومقاصدها في حفظ السلم والأمن الدوليين، لتصبح بممارسات البعض الخاطئة منبرا وأداة للدفاع عن الإرهاب في سورية وحمايته والترويج له وتقويض التوافق الدولي حول مكافحته.

ولن نفاجأ إذا استمر الحال على ذلك أن ترشح حكومات هذه الدول إرهابيين من أمثال جون البريطاني وأبو مُرة الفرنسي وأبو هريرة الأمريكي وأبو المقداد التركي وعبد الله المحيسني السعودي وأبو عبد الرحمن الكندي، ونضيف إليهم من ذكرته زميلتي المندوبة الأمريكية قبل قليل واسمه أبو جعفر من حلب كما قالت، أن ترشحهم لنيل جائزة نوبل للسلام، أو أن تقترح حكومتا فرنسا وبريطانيا إطلاق اسمي، أبو محمد الجولاني زعيم جبهة النصرة، وأبو بكر البغدادي، زعيم داعش، على شارعين في باريس ولندن، تخليدا لمساهماتهما في العمل الإنساني في حلب وتعزيز الديمقراطية وحماية المدنيين.

ونسأل الفرسان الثلاثة اليوم عن صوتهم المختفي وموقفهم المخزي من قصف المشفى الميداني الروسي اليوم وقتل طبيبتين روسيتين وجرح عاملين ومرضى فيه، من قبل الإرهابيين ''المعتدلين'' ممن يدافع عنهم هؤلاء داخل مجلس الأمن وخارجه، قولا وفعلا. إن هذا المشفى الميداني الروسي مخصص لإسعاف المدنيين الأبرياء وعلاجهم الذين حررهم الجيش السوري وحلفاؤه من تحت قبضة إرهابيي جبهة النصرة الذين كانوا يحتجزونهم كدروع بشرية، وهي الحقيقة الثابتة منذ دخول الإرهابيين إلى حلب في صيف العام ٢٠١٢، والتي استطاع مبعوثان أمميان أن يعترفا بها أخيرا، وأقصد هنا السيدان ستيفان دي ميستورا وستيفن أوبراين خلال إحاطتيهما الأخيرتين أمام هذا المجلس.

إن تحرير ما يقارب المائة ألف مدني من سكان حلب – التي تسمونها بحلب الشرقية – بمن فيهم عشرات الآلاف من الأطفال، لم يكن في يوم من الأيام جزءا من خطط حكومات الفرسان الثلاثة وأتباعهم، وإلا لكانت هذه الحكومات رحبت بإنجازات الجيش السوري وحلفائه الذين يحاربون الإرهاب في سورية نيابة عن دول العالم كافة، بعد أن بات خطر الإرهاب يهدد كل زاوية في أنحاء هذا العالم بسبب السياسات الرعناء والابتزاز السياسي الرخيص الذي تمارسه حكومات هذه الدول.

لن أكرر على مسامعكم أيها السادة ما يعانيه أهلنا في مدينة حلب بسبب ممارسات الجماعات الإرهابية،

ولا القصص المروعة التي رواها أهلنا المحررون من بطش هذه الجماعات وإجرامها، ولكنني أؤكد لكم أن حكومة بلدي – بدعم من حلفائها – لن تستسلم لمحاولات هذه الدول الثلاث وأدواتها لاستغلال مجلس الأمن في دعم الإرهابيين في سورية، ولن تخذل أهلنا في حلب، ولن تتوانى عن ممارسة واجبها الدستوري والقانوني في طرد الإرهابيين من حلب ومن كل بقعة على الأرض السورية، وفي إنقاذ السوريين من ويلات هذه المجموعات وممارساتها، وذلك انسجاما مع مبادئ القانون الدولي، وتطبيقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، شأننا في ذلك شأن أي دولة عضو متمسكة بممارسة سيادتها في هذه المنظمة الدولية.

لقد التزمت حكومة الجمهورية العربية السورية وحلفاؤها بكافة فرص التهدئة السابقة، حرصا منها على حياة المدنيين السوريين، لكن ذلك لم يكن إلا فرصة للجماعات الإرهابية، وبدعم وبتوجيه من مشغليها من الدول الأعضاء في هذا المجلس وخارجه، من أجل إعادة تجميع قواها ومقاتليها الإرهابيين، وتلقي المزيد من السلاح والإمدادات العسكرية والبشرية واللوجستية، من أجل استكمال جرائمها بحق الشعب السوري.

وفي هذا السياق، فإن السؤال الذي بات الشعب السوري والرأي العام العالمي الحر يطرحه باستمرار، هو: هل سبق في أي مكان أو زمان في هذا العالم أن فرض مجلس الأمن بقرار منه هدنة مع الإرهابيين تسمح لهم بالتقاط أنفاسهم وتعزيز تسلحهم عدة وعددا؟

في مواجهة هذا الابتزاز السياسي الرخيص الذي يمارسه ”الفرسان الثلاثة“، فإن الحكومة السورية – بدعم من حلفائها – لم تدخر جهدا منذ الأيام الأولى في حربها ضد الإرهاب في احترامها القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين وممارسة واجبها في تقديم المساعدات لكافة المحتاجين السوريين، وكان آخرها – كما تعرفون – فتحها المعابر أمام المدنيين في حلب لتسهيل خروجهم، كما أنها منحت الفرصة للمسلحين لترك أسلحتهم من أجل إعادة الأمن والاستقرار إلى المدينة، وذلك في مقابل تخلي المنظمات الإنسانية الدولية ومسؤوليها، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذين لطالما تباكوا أمام هذا المجلس، عن تقديم أي شيء لمساعدة أهلنا الذين حررهم الجيش السوري من الإرهاب في حلب، حتى هذه الساعة.

لقد بات حريا على الدول الأعضاء في المنظمة الدولية بأن لا تنساق وراء المحاولات الخبيثة لبعض الدول الأعضاء من داخل هذا المجلس وخارجه، من أجل اعتماد قرارات لا تخدم في النهاية إلا تقوية الإرهاب وتعزيزه في سورية، وهو أمر لن تسلم منه أي دولة عضو في هذه المنظمة.

وأؤكد على كل من يدعي حرصه على تحقيق مصلحة الشعب السوري، سواء في تخفيف معاناته الإنسانية أو التوصل إلى حل سياسي بقيادة السوريين أنفسهم – كما تقولون أنتم – أو القضاء على آفة الإرهاب، فعليه أن يطرق باب الحكومة السورية، والعنوان معروف للجميع.

وختاما، إن حكومة دولة دائمة العضوية في هذا المجلس، يدافع وزير خارجيتها صباح اليوم عن قتل الطائرات السعودية لآلاف المدنيين في اليمن، وتدمير هذا البلد لا يمكن أن تكون في موقع يؤهلها لتوجيه الاتهامات الباطلة للآخرين. لقد قال وزير خارجية بريطانيا اليوم: ”إن السعودية لم تتجاوز أي خطوط حمراء في اليمن وأن بلده سيستمر في تزويد السعودية بالسلاح والمشورة في حربها على اليمن“، هذا حرفيا ما قاله وزير خارجية بريطانيا. على الرغم مما يشهده العالم بأسره من قصف للمستشفيات وقتل للمدنيين وتخريب للبنى التحتية في اليمن.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.